

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم ميزان المدفوعات
والتجارة الخارجية



التقرير الفصلي لميزان المدفوعات العراقي

الفصل الرابع 2025

المحتويات	الصفحة
قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات	أ - ب
المقدمة	ج
1 الحساب الجاري	1
1-1 الميزان التجاري	1
2-1 ميزان الخدمات	4
3-1 ميزان السلع والخدمات	6
4-1 حساب الدخل الأولي	9
5-1 حساب الدخل الثانوي	11
2 الحساب الرأسمالي	12
3 الحساب المالي	12
1-3 صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	13
2-3 صافي استثمار الحافطة	13
3-3 صافي الاستثمار الآخر	14
4-3 صافي الأصول الاحتياطية	15
4 صافي السهو والخطأ	16

قائمة الأشكال	الصفحة
1 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الثالث والرابع 2025	2
2 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الثالث والرابع 2025	4
3 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الثالث والرابع 2025	5
4 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الثالث والرابع 2025	6
5 التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثالث والرابع 2025	7
6 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمية للفصلين الثالث والرابع 2025	8
7 مقارنة بين مكونات حساب الدخل الأولي للفصلين الثالث والرابع 2025	10
8 مقارنة بين مكونات الدخل الثانوي للفصلين الثالث والرابع 2025	11
9 مقارنة بين مكونات الحساب الرأسمالي للفصلين الثالث والرابع 2025	12
10 مقارنة بين مكونات الحساب المالي للفصلين الثالث والرابع 2025	12
11 صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج من وإلى العراق للفصلين الثالث والرابع 2025	13
12 تطور مكونات استثمارات الحافطة للفصلين الثالث والرابع 2025	13
13 مقارنة مكونات الاستثمارات الأخرى للفصلين الثالث والرابع 2025	15
14 مكونات الاحتياطي الأجنبي للفصلين الثالث والرابع 2025	16
15 شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات	18

قائمة الجداول	الصفحة
1 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثالث والرابع 2024	7
2 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الثالث والرابع 2024	9
3 الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات	17

قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات

أولاً : الحساب الجاري: يُسجل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

1. الميزان التجاري: يُسجل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.

2. ميزان الخدمات: يُسجل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقاً لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.

3. حساب الدخل الأولي: يُبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

أ. حساب توليد الدخل (والذي يُسجل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع بضمنه تعويضات العاملين الموسميين (لأقل من سنة) والتي تُعد أجورهم دخلاً عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.

ب. حساب تخصيص الدخل الأولي (والذي يُسجل فيه الدخل الأولي ويُعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).

4. حساب الدخل الثانوي: يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلاً نقدياً أو عينياً، كما تقسم هذه التحويلات إلى :

أ. التحويلات الخاصة: وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد ام أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.

ب. التحويلات الرسمية: وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمنح.

ثانياً : الحساب الرأسمالي

يُعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمنح الرأسمالية المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري بوصفه بنداً يوازن الحساب المالي ، حيث يُبين كل من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليُمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الأقتراض.

ثالثاً : الحساب المالي

يُسجل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويُعرف صافي الإقراض على أنه تقديم الاقتصاد أموالاً إلى العالم الخارجي أي ارتفاع الأصول ، أما صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الأصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

1. صافي الاستثمار المباشر: يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

يتم هذا النوع من الاستثمار للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

2. استثمار الحافظة: يشمل استثمار الحافظة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير مضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية أقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافظة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلاً عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

3. الاستثمارات الأخرى: تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملية والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

4. الأصول الاحتياطية: يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

أ- حقوق السحب الخاصة: تُعد حقوق السحب الخاصة أصولاً احتياطياً دولياً استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون عنصراً مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر وتعمل هذه الوحدات عنصراً مكملاً للاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى كلفة.

ب- الذهب النقدي: هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (99.5 بالألف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو عبر ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية.

د- وضع الاحتياطي لدى الصندوق: ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق في مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو وفق عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة ضمن مدة زمنية يتم الاتفاق عليها.

أ. الموجودات الأجنبية: وتشمل ما يأتي:

• **العملة والودائع:** وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الائتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.

• **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزنة الأمريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية ، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الإقتصادية فقد تضمن إعداد هذا التقرير للفصل الرابع لعام 2025 بقسمين هما الحساب المالي والحسابين الجاري والرأسمالي.

يُعدُّ ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس الاقتصاد الوطني إذ تدرج فيه كل المعاملات الإقتصادية بعمليات حسابية دائنة ومدينة ضمن مدة زمنية محددة بين بلد معين والعالم الخارجي.

سجلت معاملات الإقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الرابع 2025 عن ارتفاعاً في عجزه في ميزان المدفوعات ما قيمته (1842.6) مليون دولار مقابل (1434.3) مليون دولار للفصل الثالث من ذات العام ، إذ سجل الحساب الجاري للفصل الرابع 2025 انخفاضاً بنسبة (108.4%) ويعود ذلك لتراجع الميزان التجاري بنسبة (31.1%) عن الفصل السابق نتيجة لتراجع تصدير النفط الخام بنسبة (6%) والصادرات الأخرى بنسبة (50.8%) إضافة إلى تسجيل ميزان الخدمات زيادة في تدفقه السالب بنسبة (80.7%) نتيجة زيادة العجز في خدمات السفر والأعمال الأخرى والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر ، وسجل حساب الدخل الأولي للفصل الرابع 2025 تحسناً في عجزه بنسبة (70.6%) نتيجة انخفاض جانب المدفوعات ، وحقق الدخل الثانوي ارتفاعاً بنسبة (206.6%) عن الفصل السابق نتيجة زيادة المقبوضات وانخفاض المطلوبات ولم يحقق الحساب الرأسمالي أي نتائج تذكر، كما حقق الحساب المالي للفصل الرابع 2024 تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته (305%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لا بد أن يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كل من الحسابين (الجاري والرأسمالي) و(الحساب المالي) الذي يكشف عدم التساوي بينهما إذ ينشأ ذلك من الناحية العملية نتيجة لقصور في تغطية مصادر البيانات بالكامل والتي يُعبر عنها بفقرة (صافي السهو والخطأ) والتي ظهرت بقيمة سالبة للفصل الرابع من عام 2025 مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تسجل أو لم تغط لعدم توافرها ، أو قد يكون هناك قيود دائنة قدرت بأكثر من قيمتها .

1- الحساب الجاري:

هناك شقان مهمان لا بد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

الشق الأول: يشهد الحساب الجاري عجزاً حين يتجاوز استهلاك الدولة إنتاجها، وفقاً للعلاقة المهمة بين الحساب الجاري للدولة وبين حسابيها الرأسمالي والمالي، فيتضمن الحساب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغير في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة واضحة فيما يطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزاً في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي"، ويعد عجز الحساب الجاري مستداماً ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استعداد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصاد فغالباً ما تنخفض قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من اضطرابات مفاجئة. لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموها صورة إجمالية لإتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

الشق الثاني: إن الفائض الذي يحققه الحساب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإيداع بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما إن هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الريعانية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

تحليل الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري للفصل الرابع 2025 انخفاضاً بنسبة (108.4%) ليبلغ (-243.1) مليون دولار مقابل (2906.6) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي تفسيراً شاملاً يوضح التغيرات الحاصلة في مكونات هذا الحساب عن الفصل السابق:

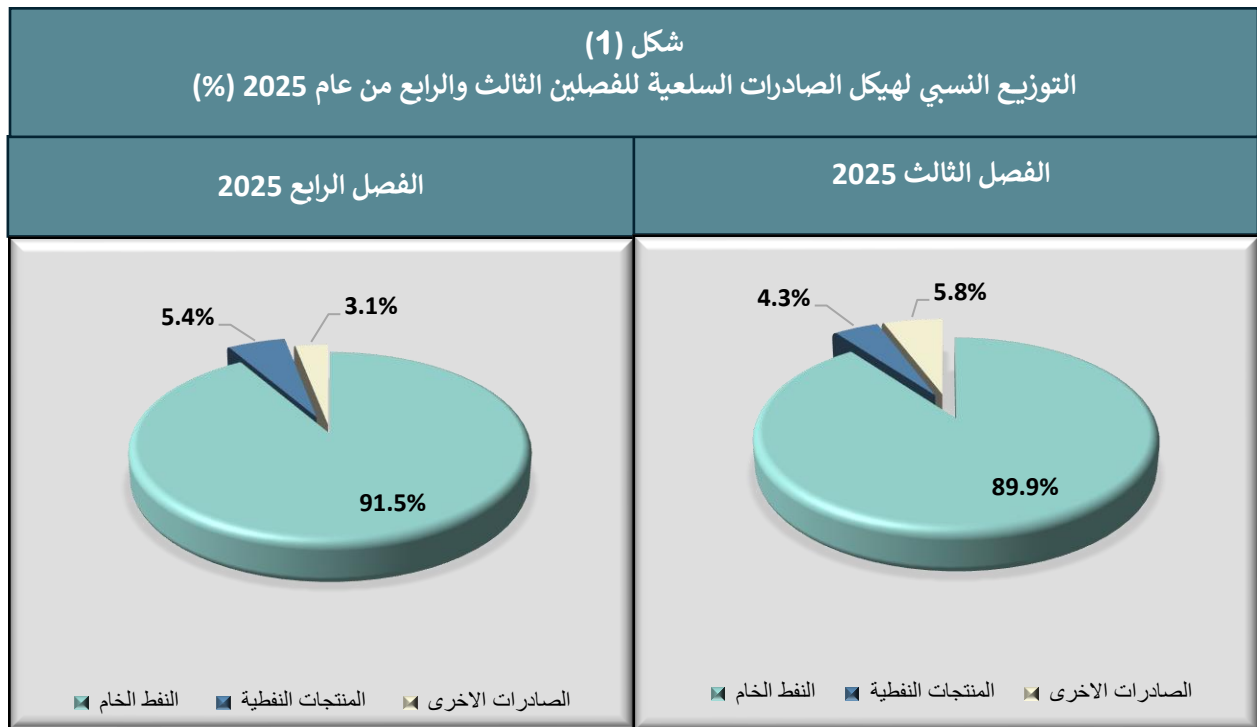
1-1 الميزان التجاري: سجل الميزان التجاري للفصل الرابع انخفاضاً بلغت نسبته (31.1%) ليبلغ (3781.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (5484.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض الحاصل في هذا المكون إلى:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجّلت الصادرات السلعية للفصل الرابع من عام 2025 انخفاضاً بنسبة (7.7%) أذ بلغت (21615.5) مليون دولار مقابل (23414.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الصادرات، وكما يلي: -

أ- صادرات النفط الخام: سجّلت أقيام هذه الصادرات للفصل الرابع من عام 2025 انخفاضاً إذ بلغت (19787.2) مليون دولار مقابل (21042.7) مليون دولار للفصل السابق بنسبة (6%) ، حيث بلغت مساهمته النسبية (91.5%) مقابل (89.9%) من إجمالي الصادرات السلعية ويُعزى ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط الخام إذ بلغ (64.8) دولار مقابل (67.4) دولار للفصل السابق ، وسجّلت الكميات المصدرة تراجعاً إذ بلغت (242,3) مليون برميل للفصل الرابع مقابل (251,2) مليون برميل للفصل الثالث بنسبة انخفاض بلغت (3.5%) .

ب- سجّلت صادرات العراق من المنتجات النفطية التي يتكون معظمها من (زيت الوقود، النفط والبنزين الطبيعي) للفصل الرابع من عام 2025 مساهمة نسبية بلغت (5.4%) من إجمالي الصادرات لتبلغ (1163.2) مليون دولار مقابل (1018.5) مليون دولار مقابل مساهمتها النسبية البالغة (4.3%) للفصل السابق .

ج- صادرات العراق السلعية الأخرى سجلت الصادرات الأخرى المتمثلة في (الأغذية والحيوانات الحية والتجهيزات الصناعية الأولية والسلع الرأسمالية عدا معدات النقل والمواد الكيماوية) مساهمة نسبية بلغت (3.1%) من إجمالي الصادرات للفصل الرابع 2025 مقابل مساهمتها البالغة (5.8%) للفصل السابق والشكل (1) يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية.



2-1-1 الاستيرادات السلعية: سجّلت الاستيرادات السلعية للفصل الرابع من عام 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (0.5%) لتبلغ (17834.4) مليون دولار مقابل (17929.7) مليون دولار للفصل السابق ، أما عن أهم مكونات الاستيرادات السلعية للفصل الرابع 2025 فكما يأتي:

أ- سجّلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية للفصل الرابع من عام 2025 انخفاضاً نسبته (25.5%) لتبلغ (670.7) مليون دولار مقابل (900.5) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة بلغت (3.8%) مقابل مساهمتها البالغة (5%) من إجمالي الاستيرادات ، تركّز الجزء الأكبر منها بالاستيرادات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية واستيراداتها من المستلزمات الطبية والادوية.

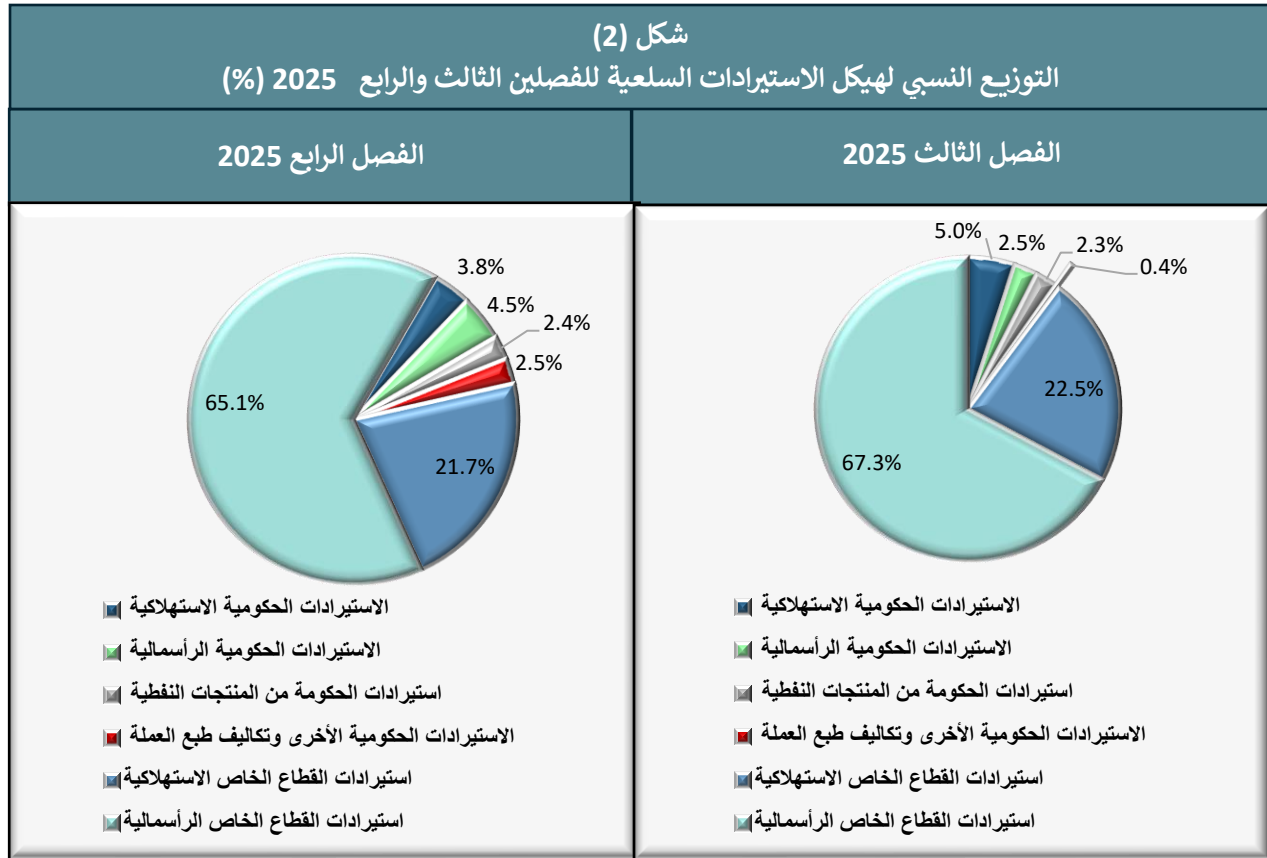
ب - بلغت الاستيرادات الحكومية الرأسمالية للفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً نسبته (81.8%) لتبلغ (801.6) مليون دولار مقابل (441.0) مليون دولار، وبمساهمة نسبية بلغت (4.5%) مقابل (2.5%) من إجمالي الاستيرادات للفصل السابق .

ج- بلغت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية للفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً (2.0%) لتبلغ (427.3) مليون دولار مقابل (419.0) مليون دولار للفصل السابق، وبمساهمة نسبية بلغت (2.4%) من إجمالي الاستيرادات ، ويعزى الارتفاع في تكاليف استيرادات المنتجات النفطية الى زيادة استيرادات الغاز السائل.

د- بلغت الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة للفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته (564.9%) لتبلغ (446.8) مليون دولار مقابل (67.2) مليون دولار للفصل السابق، وبمساهمة نسبية بلغت (2.5%) من إجمالي استيرادات للفصل الرابع.

هـ - سجّلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية للفصل الرابع 2025 إنخفاضاً بلغت نسبته (3.8%) لتبلغ (3872.0) مليون دولار مقابل (4025.5) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة مساهمة (21.7%) من إجمالي استيرادات للفصل الرابع 2025

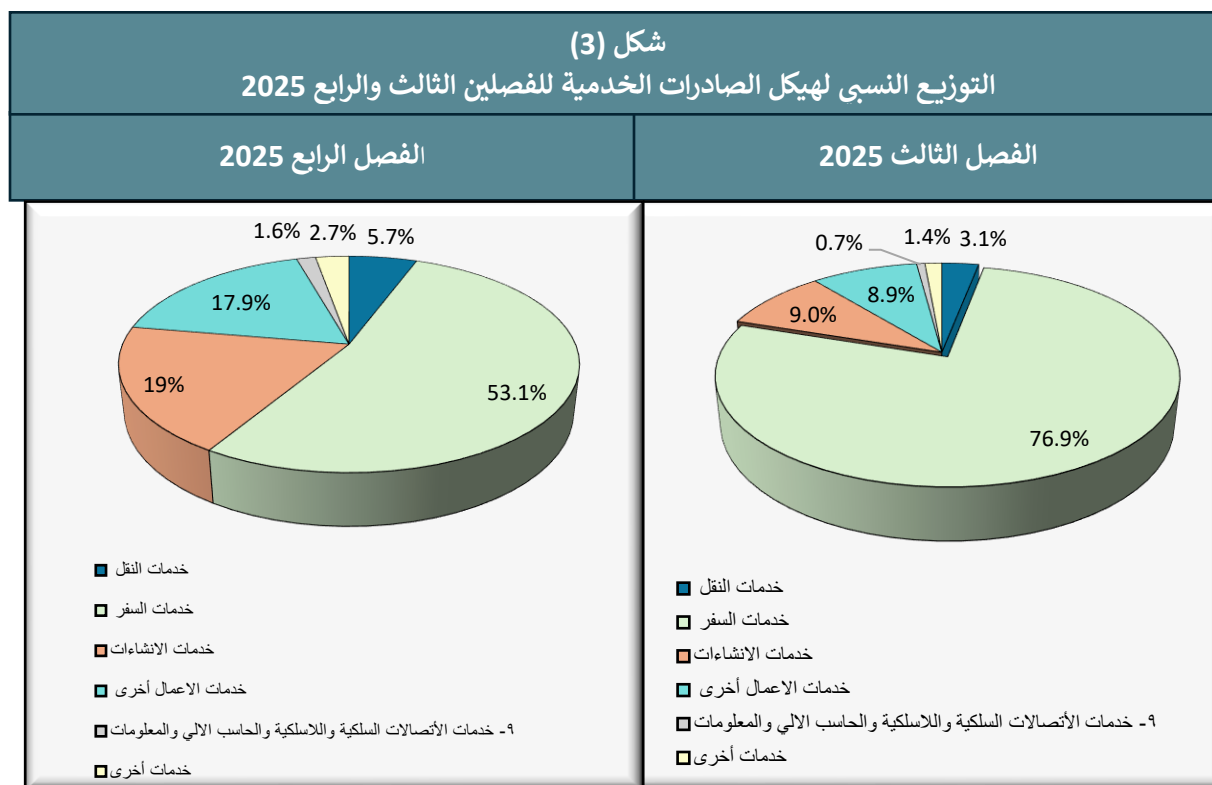
و- سجّلت استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية للفصل الرابع 2025 انخفاضاً نسبته (3.8%) لتبلغ (11616.0) مليون دولار مقابل (12076.5) مليون دولار، وبمساهمة نسبية بلغت (65.1%) من إجمالي استيرادات الفصل الرابع 2025 وكما في الشكل (2).



2-1 ميزان الخدمات: سجّل صافي ميزان الخدمات للفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في عجزه وبنسبة بلغت (80.7%) ليبلغ (4051.0) مليون دولار مقابل (2241.7) مليون دولار للفصل السابق ، وفيما يأتي تحليلاً مفصلاً للتطورات الحاصلة فيه:

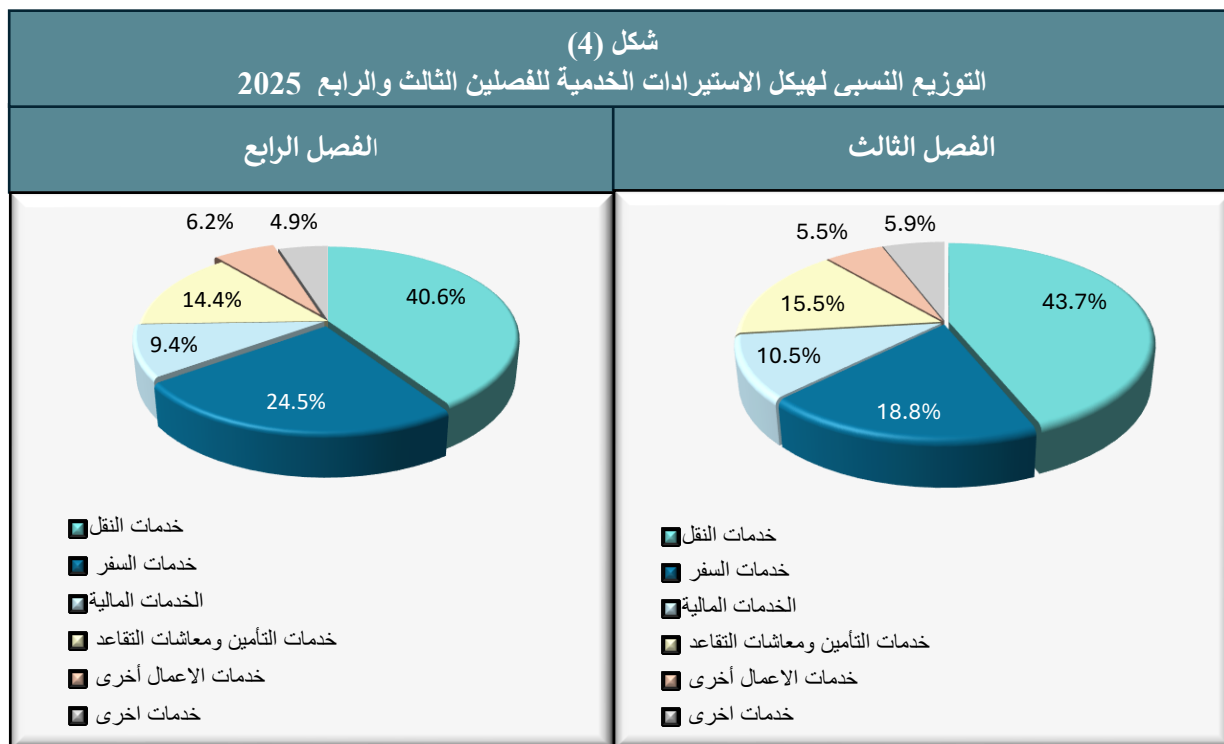
1-2-1 صادرات الخدمات: سجّلت صادرات الخدمات للفصل الرابع من عام 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (44.3%) لتبلغ (1799.1) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (3232.8) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض خدمات السفر بنسبة (61.6%) لتبلغ (955.7) مليون دولار مقابل (2485.8) مليون دولار وبنسبة مساهمة (53.1%) مقابل (76.9%) من إجمالي صادرات الخدمات للفصل الثالث 2025 ، كما سجّلت خدمات المنشآت ارتفاعاً نسبته (17.2%) وبمساهمة بلغت (19%) للفصل الرابع 2025 مقابل (9%) من إجمالي الصادرات للفصل السابق، و سجّلت خدمات الأعمال الأخرى مساهمة نسبية بلغت (17.9%) مقابل (8.9%) للفصل السابق وحققت خدمات النقل مساهمة نسبية بلغت (5.7%) مقابل (3.1%) للفصل السابق من إجمالي الصادرات، وسجّلت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي مساهمة نسبية بلغت (1.6%) مقابل (0.7%) للفصل

السابق ، فيما شكلت الخدمات الأخرى ماورد في أعلاه مساهمة نسبية بلغت (2.7%) مقابل (1.4%) من إجمالي الخدمات ،كما في الشكل (3).



2-2-1 استيرادات الخدمات: سجّلت استيرادات العراق الخدمية للفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً نسبته (6.9%) ليبلغ (5850.1) مليون دولار مقابل (5474.5) مليون دولار للفصل السابق، إذ سجّلت خدمات النقل مساهمة نسبية بلغت (40.6%) مقابل (43.7%) للفصل السابق ويعزى هذا الارتفاع في المساهمة النسبية إلى زيادة مدفوعات الشحن إلى الخارج ، كما أرتفعت مدفوعات السفر بنسبة (39.2%) لتبلغ (1433.4) مليون دولار مقابل (1030.1) مليون دولار وبمساهمة نسبية (24.5%) من إجمالي استيرادات الخدمات مقابل (18.8%) للفصل السابق ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أعداد المغادرين العراقيين إلى خارج البلاد، فيما حققت خدمات التأمين ومعاشات التقاعد انخفاضا ضئيلاً بلغت نسبته (0.4%) بمساهمة نسبية (14.4%) مقابل (15.5%) من إجمالي استيرادات الخدمات ، تليها الخدمات المالية بتراجع نسبته (4.2%) وبمساهمة نسبية بلغت (9.4%) مقابل (10.5%) من إجمالي استيرادات خدمات الفصل الرابع، وسجّلت خدمات الأعمال الأخرى ارتفاعاً بلغت نسبته (20.6%) وبمساهمة نسبية بلغت (6.2%)، (5.5%) من إجمالي استيرادات خدمات

الفصل الرابع ، وشكَّلت الخدمات الأخرى عدا ماورد أعلاه نسبة مساهمة (4.9%) مقابل (5.9%)، والشكل (4) يوضح التوزيع النسبي للاستيرادات الخدمية.



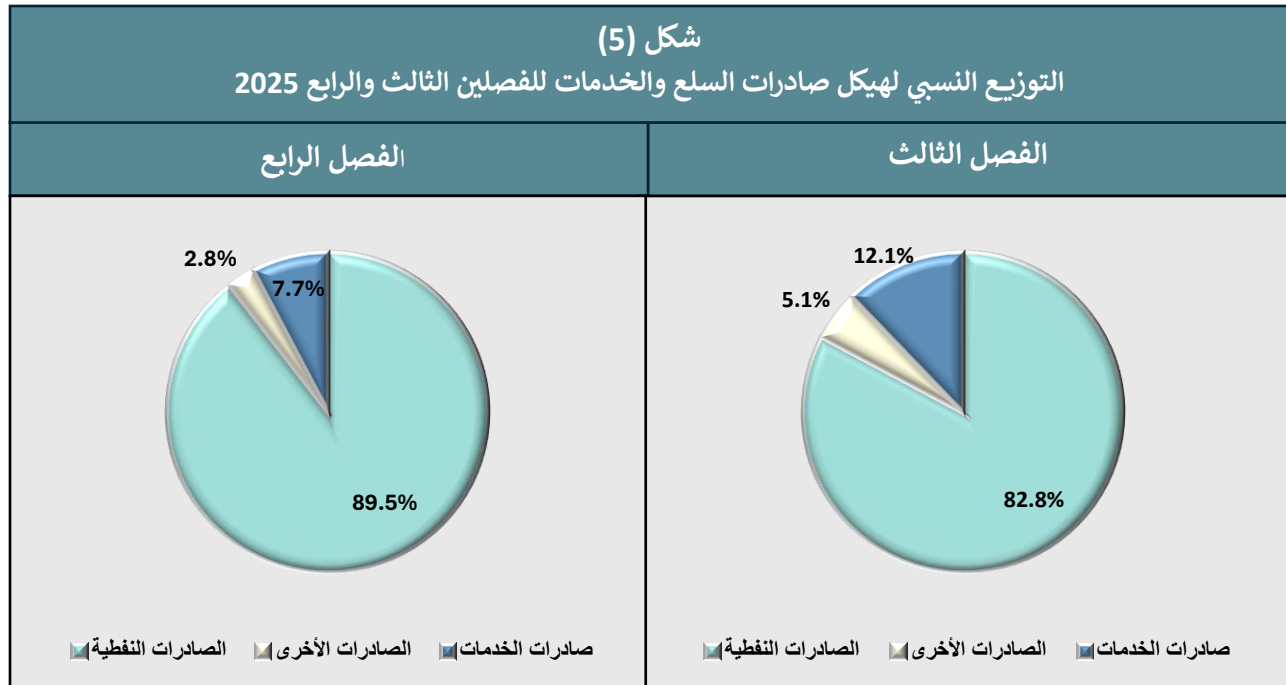
1-3-1 ميزان السلع والخدمات:

يلاحظ من الجدول (1) أن ميزان السلع والخدمات للفصل الرابع من عام 2025 سجَّل انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (108.3%) عن الفصل السابق ، ليبلغ (-269.9) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (3242.9) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى انخفاض صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة (12.1%) لتبلغ (23414.6) مليون دولار مقابل (26647.1) مليون دولار للفصل السابق ، وأرتفاع صافي استيرادات السلع والخدمات بنسبة (1.2%) لتبلغ (23684.5) مليون دولار مقابل (23404.2) مليون دولار للفصل السابق ، وفيما يأتي تحليل لتطورات صادرات واستيرادات السلع والخدمات:

1-3-1-1 صادرات السلع والخدمات:

سجَّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الرابع من عام 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (12.1%) عن إجمالي الصادرات السلعية والخدمية للفصل الثالث 2025، إذ بلغت المساهمة النسبية

لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الرابع من عام 2025 (89.5%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات مقابل نسبتها البالغة (82.8%) للفصل السابق في حين بلغت المساهمة النسبية للصادرات الأخرى والصادرات الخدمية (2.8%) و(7.7%) مقابل نسبتها البالغة (5.1%) و(12.1%) على التوالي للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض الى انخفاض في صادرات الوقود المعدنية وزيت التشحيم والمواد الكيماوية و صادرات الخدمات (السفر ، التأمين ومعاشات التقاعد ، والخدمات المالية) على الرغم من ارتفاع المساهمة النسبية للصادرات النفطية كونها تُشكّل الجزء الأكبر من صادرات السلع والخدمات كما، في الشكل (5) الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات.



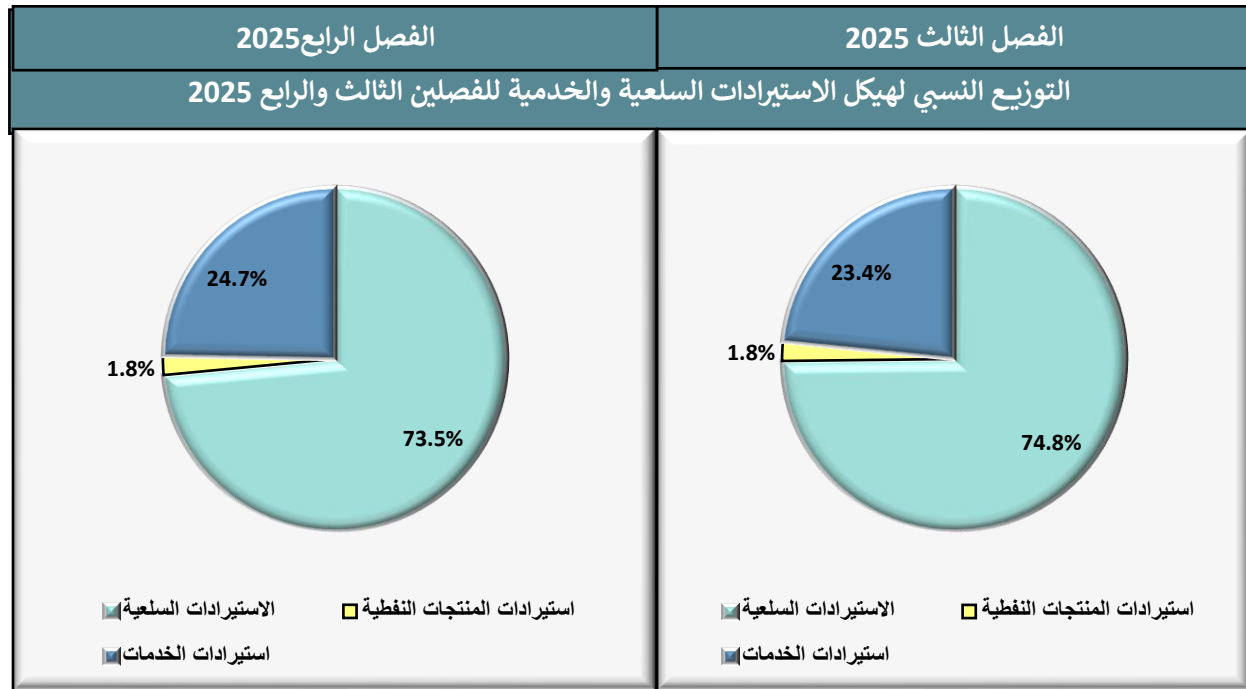
جدول (1)
التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الثالث والرابع من عام 2025

التفاصيل/مليون دولار	2025-Q3	2025-Q4	المساهمة النسبية للفصل الثالث 2025	المساهمة النسبية للفصل الرابع 2025	المساهمة المطلقة	معدل النمو
الصادرات النفطية	22061.2	20950.4	%82.8	%89.5	%-4.2	%-5
الصادرات الأخرى	1353.1	665.1	%5.1	%2.8	%-2.6	%-50.8
صادرات الخدمات	3232.8	1799.1	%12.1	%7.7	%-5.4	%-44.3
إجمالي صادرات السلع والخدمات	26647.1	23414.6	%100	%100		%12.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1-3-2 استيرادات السلع والخدمات:

- أ- سجّل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية للفصل الرابع 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (1.2%) ليبلغ (23684.5) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (23404.2) مليون دولار للفصل السابق.
- ب- سجّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية للفصل الرابع 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (2%) ليبلغ (427.3) مليون دولار مقابل (419.0) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة نسبية (1.8%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية ، وكما موضح في الشكل (6).
- ج- سجّلت الاستيرادات السلعية (عدا النفطية) للفصل الرابع 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (0.6%) لتبلغ (17407.1) مليون دولار مقابل (17510.7) مليون دولار للفصل السابق، في حين سجّلت الاستيرادات الخدمية ارتفاعاً طفيفاً بلغ (6.9%) وبمساهمة نسبية (24.7%) مقابل مساهمتها البالغة (23.4%) للفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (1.6%) من إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية ، وكما موضح في الجدول (2).



جدول (2) التوزيع النسبي والمطلق لهيكل إستيرادات السلع والخدمات للفصلين الثالث والرابع من عام 2025						
التفاصيل / مليون دولار	2025-Q3	2025-Q4	المساهمة النسبية للفصل الثالث 2025	المساهمة النسبية للفصل الرابع 2025	المساهمة المطلقة	معدل النمو
الاستيرادات السلعية	17510.7	17407.1	%74.8	%73.5	-0.4%	%-0.6
استيرادات المنتجات النفطية	419	427.3	%1.8	%1.8	0.0%	%2.0
استيرادات الخدمات	5474.5	5850.1	%23.4	%24.7	1.6%	6.9%
استيرادات السلع والخدمات	23404.6	23684.5	%100	%100		%1.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

4-1 حساب الدخل الأولي:

سجل هذا الحساب للفصل الرابع من عام 2025 تحسناً في عجزه بنسبة (70.6%) عن الفصل السابق ليبلغ (112.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (381.6) مليون دولار، وذلك نسبةً للتطورات الحاصلة في فقرات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-4-1 سجل صافي تدفقات تعويضات العاملين للفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً ليبلغ (19.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (9.8) مليون دولار للفصل السابق من ذات العام، ويُعزى ذلك لارتفاع جانب مقبوضات أجور العمال الموسمين المقيمين لأقل من سنة بنسبة إرتفاع بلغت (94.9%)

2-4-1 سجل صافي حساب دخل الاستثمار للفصل الرابع 2025 تحسناً في عجزه بنسبة (66.1%) ليبلغ (133.7) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (394) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-2-4-1 الاستثمار المباشر: سجل صافي حساب الاستثمار المباشر للفصل الرابع 2025 تحسناً في عجزه بنسبة بلغت (27.2%) لتبلغ قيمته (791.2) مليون دولار مقابل (1086.3) مليون دولار للفصل السابق نتيجة انخفاض مدفوعاته إلى الخارج المتمثلة بأرباح الشركات الاجنبية العاملة في العراق ومنها الشركات النفطية .

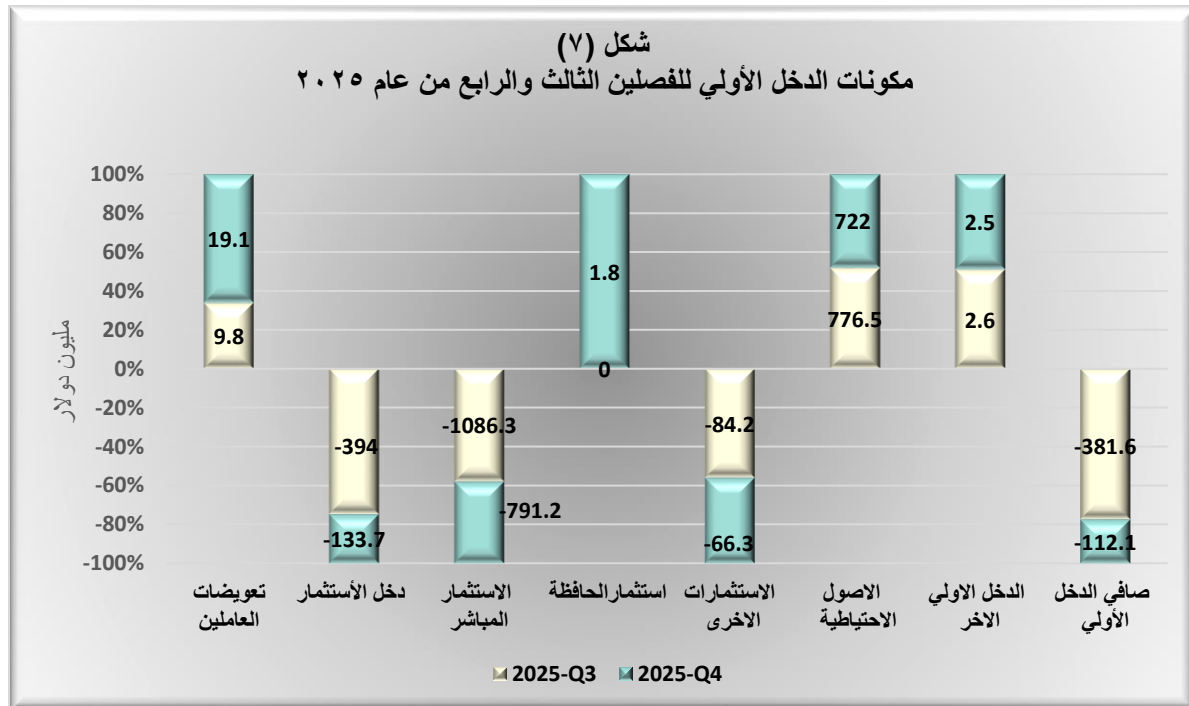
2-2-4-1 استثمار الحافطة (فوائد أدونات الخزائن الأجنبية): سجل صافي إستثمارات الحافطة للفصل الرابع من عام 2025 إرتفاعاً قيمته (1.8) مليون دولار متضمناً الفوائد المستحقة على سندات الدين مقابل عدم تسجيلها لأي تدفقات تذكر في الفصل السابق.

3-2-4-1 الاستثمارات الأخرى: سجلت صافي الاستثمارات الأخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية ، الفوائد المتحققة من الاستثمار الليلي، الفوائد المتحققة عن ودائع الجهاز المصرفي والفوائد

على القروض الخاصة بالقطاعات الأخرى) للفصل الرابع من عام 2025 تحسناً في عجزه بنسبة (21.3%) ليبلغ (66.3) مليون دولار مقابل (84.2) مليون دولار للفصل السابق ، وذلك بسبب انخفاض فوائد القروض المدفوعة من قبل الحكومة العامة.

1-4-2-4 الأصول الاحتياطية: سجّل صافي التدفقات المتولدة من فوائد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في الخارج إنخفاضاً بلغت نسبته (7%) لتبلغ (722.0) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (776.5) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض في تدفقات الأصول الاحتياطية بالدرجة الأساس إلى انخفاض فوائد الودائع بالعملات الأجنبية وفوائد ادونات الخزائن الأجنبية وفوائد الاستثمار الاوروبي لدى البنوك الخارجية، فضلاً عن الانخفاض الحاصل في إيرادات البنك المركزي من استثمار الرصيد الفائض من الاتفاقية الصينية وإيرادات سندات البنوك المحفوظة لدى بنك التسويات .

1-4-3 الدخل الأولي الآخر: سجّل هذا الحساب إنخفاضاً طفيفاً في صافي تدفقاته إلى الداخل ليبلغ (2.5) مليون دولار للفصل الرابع 2025 مقابل (2.6) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة (3.8%) ، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مدفوعات القطاع الخاص الربعية إلى الخارج ، والشكل (7) يوضح التطورات الحاصلة في مكونات الدخل الأولي.

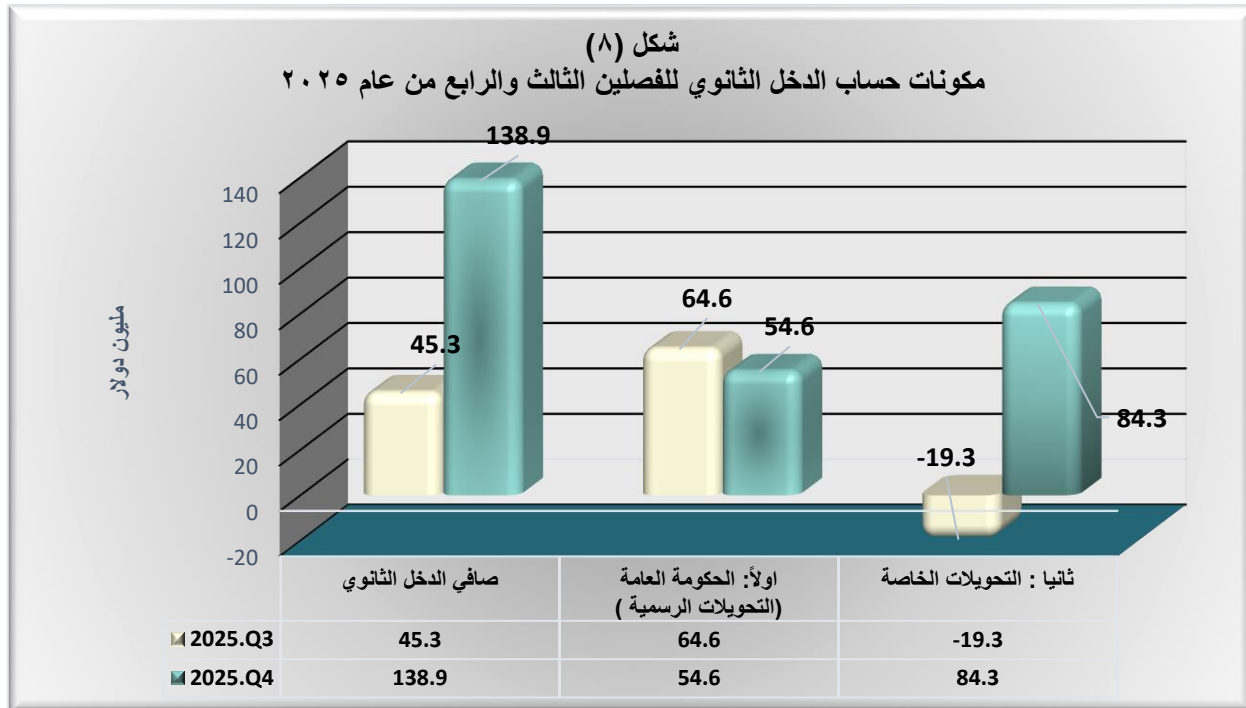


5-1 حساب الدخل الثانوي:

سجل صافي تدفقات هذا الحساب للفصل الرابع 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (206.6%) ليبلغ (138.9) مليون دولار مقابل (45.3) مليون دولار للفصل السابق وكما يأتي :

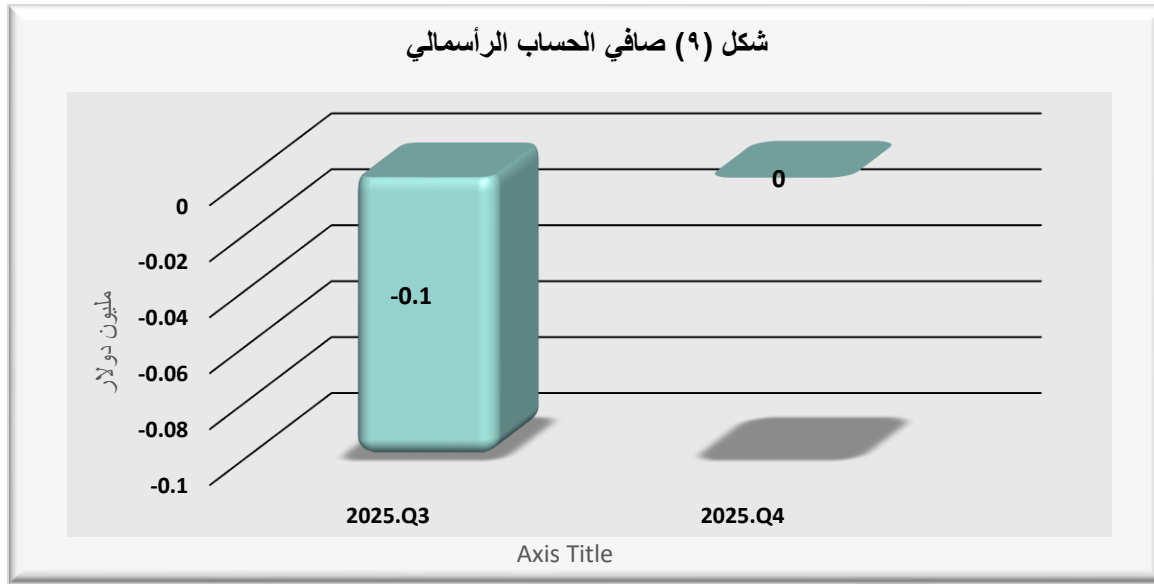
5-1-1 صافي التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة) : سجل صافي التحويلات الرسمية للفصل الرابع 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (15.5%) عن الفصل السابق بسبب انخفاض مقبوضات التحويلات الجارية والخاصة بالضرائب ، على الرغم من ارتفاع التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي .

5-1-2 سجلت التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والاسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح للفصل الرابع 2025 ارتفاعاً نسبته (536.8%) عن الفصل السابق أذ بلغت (84.3) مليون دولار مقابل (-19.3) مليون دولار للفصل السابق ، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صافي التحويلات الشخصية نتيجة لارتفاع جانب مقبوضات تحويلات العاملين العراقيين لأكثر من سنة والمساعدات وصافي أقساط التأمين عن الفصل السابق، وكما في الشكل (8).

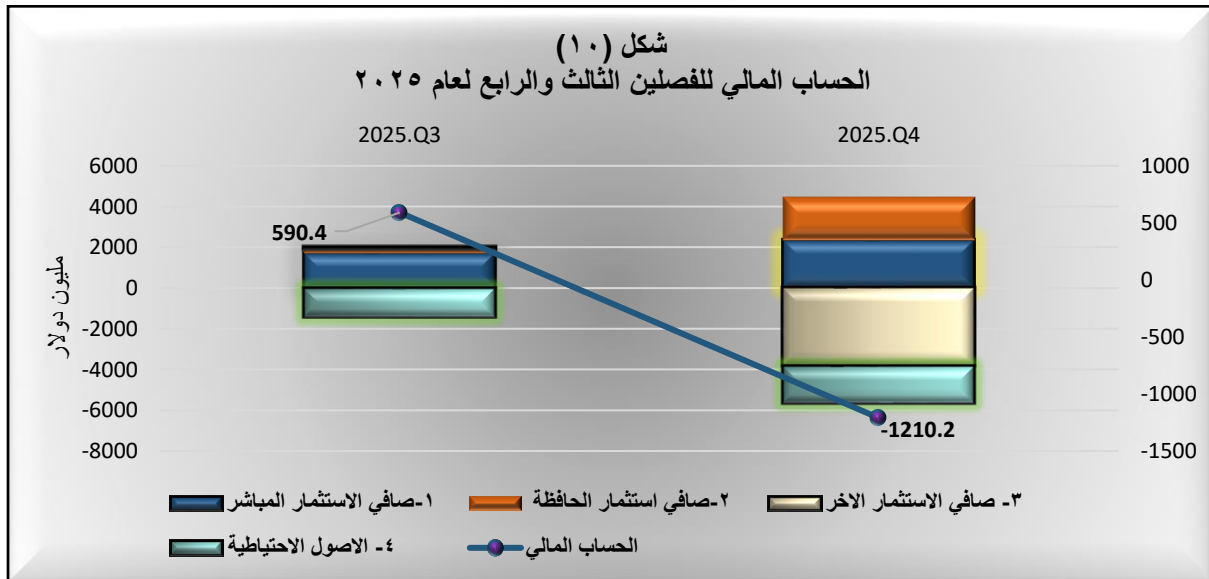


2- الحساب الرأسمالي:

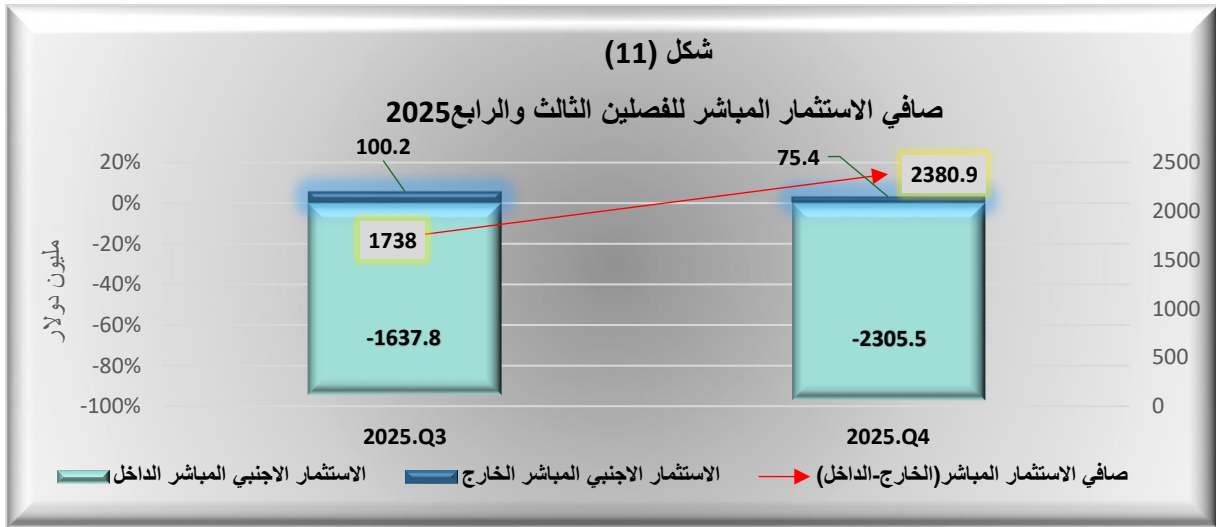
لم يُسجل هذا الحساب أي معاملات تذكر في الفصل الرابع من عام 2025 مقابل تسجيله لتحويلات رأسمالية إلى الخارج بمبلغ (-0.1) مليون دولار للفصل السابق، وكما في الشكل (9).



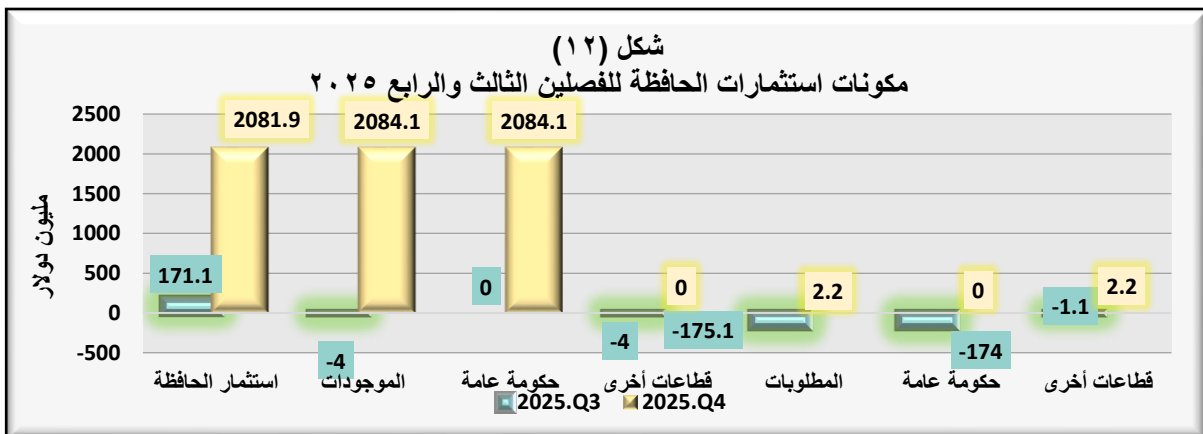
3- الحساب المالي: سجل صافي تدفق الحساب المالي عجزاً بلغت نسبته (305%) للفصل الرابع من عام 2025 مسجلاً ما قيمته (-1210.2) مليون دولار مقابل (590.4) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب ، وكما في الشكل (10).



1.3 صافي الاستثمار المباشر: سجّل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفصل الرابع من عام 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (37%) ليبلغ (2380.9) مليون دولار مقابل (1738.0) مليون دولار للفصل السابق وأرتفعت تسديدات الكلف البترولية للشركات النفطية العاملة في العراق وتسديدات الاتفاقية الصينية اذ بلغت (2388.3) مليون دولار مقابل (-2441.2) مليون دولار و (2388.3) مليون دولار (682.1) مليون دولار على التوالي وبنسبة (2.2%) و(809%) على التوالي في حين سجّل صافي الاستثمار الأجنبي في الخارج انخفاضاً بلغت نسبته (24.8%) للفصل الرابع 2025 أذ بلغ (75.4) مليون دولار مقابل (100.2) مليون دولار للفصل السابق وكما موضح في شكل (11).



2-3 استثمار الحافطة: سجّل هذا النوع من الاستثمارات نمواً ملحوظاً للفصل الرابع من عام 2025 إذ بلغ (2081.9) مليون دولار مقابل (171.1) مليون دولار للفصل الثالث لعام 2025 وبنسبة نمو بلغت (1116.8%) ، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الموجودات بسبب إرتفاع السندات المستثمرة في قطاع الحكومة



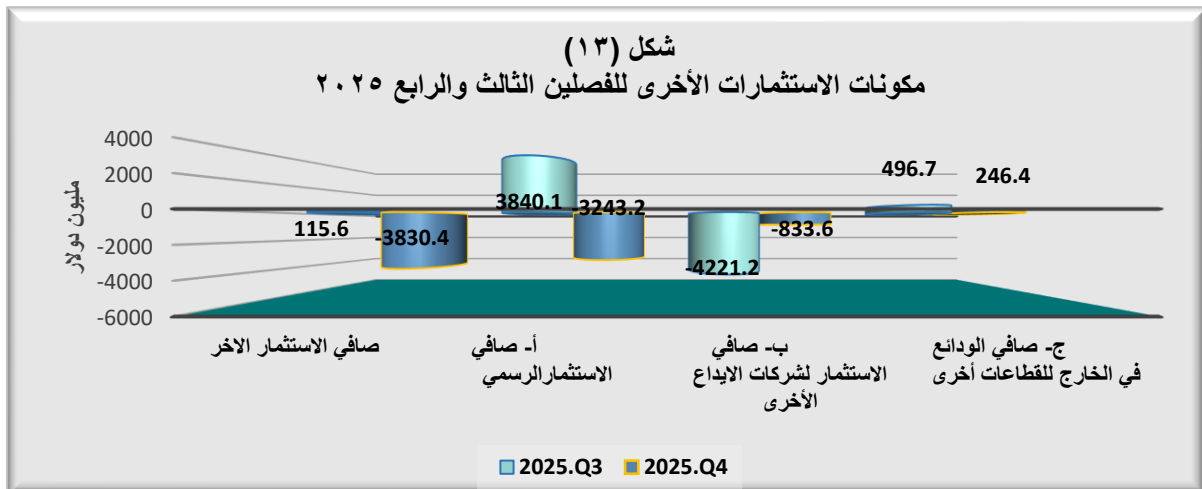
العامة يقابلها انخفاض في مطلوبات الحكومة العامة والمتعلقة بالدين الخارجي مقارنة بالفصل السابق، وكما موضح في الشكل رقم (12).

3-3 صافي الاستثمار الآخر : سجل تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الرابع 2025 عجزاً بلغت قيمته (3830.4) مليون دولار مقابل فائض قيمته (115.6) مليون دولار للفصل السابق، وندرج أدناه المكونات الرئيسية للحساب مع الأسباب المؤدية إلى الانخفاض:

3-3-1 صافي الاستثمار الرسمي: سجل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الرابع 2025 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (184.5%) ليبلغ (3243.2) مليون دولار مقابل (3840.1) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب الموجودات للاستثمار الرسمي بنسبة (377.6%) ليبلغ (-4591.7) مليون دولار مقابل (1654) مليون دولار للفصل السابق نتيجة انخفاض الرصيد المتاح للحكومة بنسبة (429%) وانخفاض ائتمانات التجارة بنسبة (109%) عن الفصل السابق، على الرغم من التحسن في جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي بنسبة (38.3%)، والذي يعزى إلى انخفاض تسديدات الدين الخارجي بنسبة (37.5%) ليبلغ (389) مليون دولار مقابل (622) مليون دولار للفصل السابق.

3-3-2 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجل صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى تحسناً في عجزه بلغت نسبته (80.3%) ليبلغ ما قيمته (833.6) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (4221.2) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التحسن في جانب الموجودات بنسبة (81%) عن الفصل السابق، وتسجيل جانب المطلوبات انخفاضاً بلغت قيمته (30.7) مليون دولار مقابل (327.7) مليون دولار للفصل السابق.

3-3-3 سجل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج والمتضمن ودائع العراقيين المقيمين في الخارج وأرباح الشركات النفطية المحلية المُحوَلة للخارج، انخفاضاً نسبته (50.4%) لتبلغ (246.4) مليون دولار مقابل (496.7) مليون دولار للفصل السابق، وكما موضح في الشكل (13).



3-4 الأصول الاحتياطية: حقق جانب الأصول الاحتياطية ارتفاعاً في عجزه بلغت نسبته (28.5%) مسجلاً (1842.6) مليون دولار مقابل (1434.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الارتفاع إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية، وكما يأتي:

1-4-3 حقوق السحب الخاصة: سجّلت تدفقات حقوق السحب الخاصة ارتفاعاً بلغت نسبته (51.6%) لتبلغ تدفقاتها لهذا الفصل (65.2) مليون دولار مقابل قيمته (43) مليون دولار للفصل السابق.

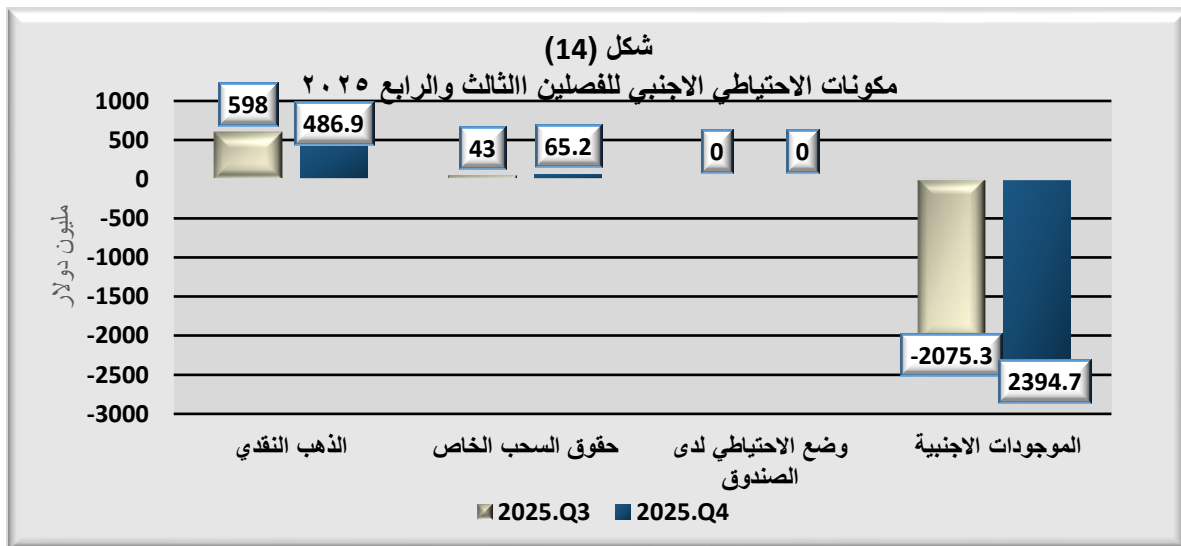
2-4-3 الذهب النقدي: سجّلت احتياطيات العراق من الذهب النقدي للفصل الرابع 2025 تدفقاً قدره (486.9) مليون دولار مقابل تدفقات بلغت قيمتها (598.0) مليون دولار للفصل السابق.

3-4-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق: لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تذكر.

4-4-3 الموجودات الأجنبية: سجّلت الموجودات الاجنبية للفصل الرابع 2025 زيادة في عجزها وبنسبة (15.4%) نتيجة زيادة تدفقاتها الى الخارج والبالغة (2394.7) مليون دولار مقابل (2075.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكوناتها، وكما يأتي:

أ- العملة والودائع: سجّل جانب العملة والودائع للفصل الرابع 2025 عجزاً بلغت نسبته (188.2%) ليبلغ (1209.8) مليون دولار للفصل الرابع مقابل (1362.0) مليون دولار للفصل السابق لذات العام، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع عجز العملة والودائع لدى البنوك الخارجية بنسبة (60.1%)، فيما سجل جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية عجزاً نسبته (103.8%) عن الفصل السابق.

ب- الأوراق المالية: سجّلت الاوراق المالية للفصل الرابع 2025 انخفاضاً في عجزه بنسبة (65.5%) مليون دولار لتبلغ (1184.9) مليون دولار مقابل (3437.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى تراجع العجز الحاصل في أدوات السوق النقدية بنسبة (65.5%) ، والشكل (14) يوضح مكونات الأصول الاحتياطية.



- فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات ، إلا أنه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدريّة ووسائل إعداد البيانات، ويُطلق على هذا الاختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

$$\text{فقرة صافي السهو والخطأ} = \text{صافي الحساب المالي} - (\text{صافي الحساب الجاري} + \text{صافي الحساب الرأسمالي})$$

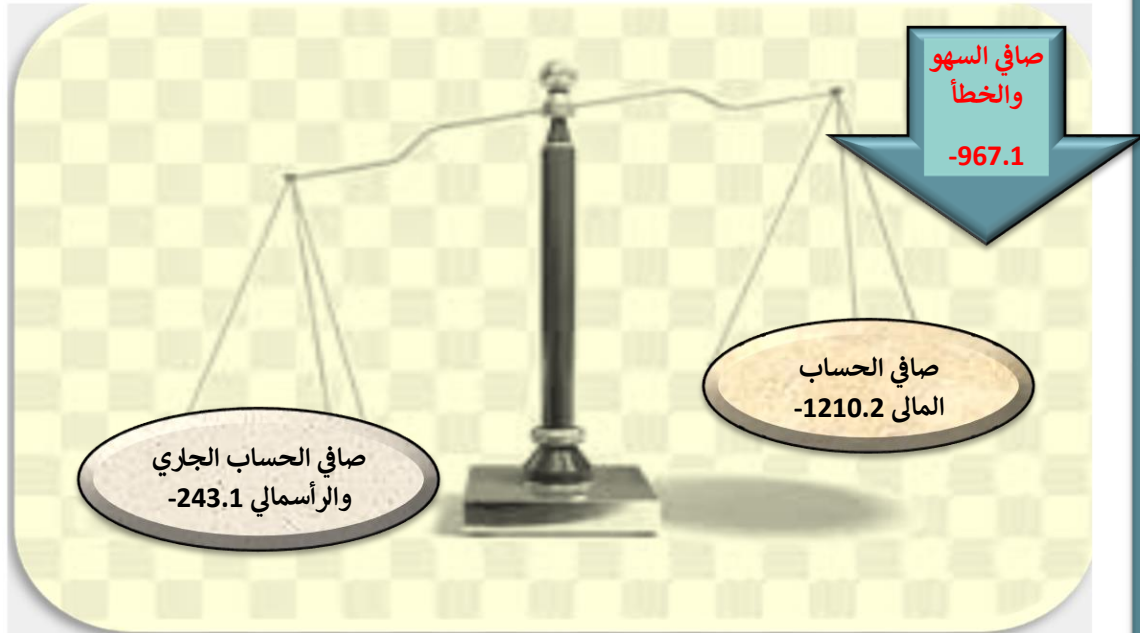
- أ - تُشير القيمة الموجبة لفقرة صافي السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- ب - و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.
- ج - و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.
- د - و/ أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.
- (وتنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الرابع من عام 2025، وكما في الجدول (3) صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة (967.1) مليون دولار مقابل (2316.1) مليون دولار، حيث سجل الجانب الدائن من الحساب الجاري تدفقاً بلغت قيمته (24538.3) مليون دولار عن الفصل السابق، مقابل تحقيق الجانب المدين تدفقاً بلغت قيمته (24781.4) مليون دولار وبصافي قيمة بلغت (-243.1) مليون دولار، أما الحساب المالي فقد سجل الجانب الدائن ماقيمته (4892.7) مليون دولار فيما سجّل الجانب المدين ماقيمته (3682.5) مليون دولار وبصافي (1210.2) مليون دولار، حيث يعكس الحساب المالي العمليات التعويضية أو التابعة للعمليات الحقيقية المسجلة في الحساب الجاري، وإن ظهور فقرة صافي السهو والخطأ بإشارة سالبة يؤشر وجود عدد من القيود الدائنة التي تم تسجيلها في الحساب الجاري بأكثر من قيمتها أو قيود مدينة قُدرت بإقل من قيمتها.

جدول (3) الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات

التغيرات النسبية والحقيقية				2025-Q4			2025-Q3			التفاصيل
تغير قيمة الدين (مليون دولار)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	التغير في الجانب الدين (%)	التغير في الجانب الدائن (%)	صافي	مدين	دائن	صافي	مدين	دائن	
-8804	-3237.7	-0.4%	%-11.7	-243.1	24781.4	24538.3	2906.6	24869.4	27776.0	الحساب الجاري
-0.1	0	-100%	0	0	0	0	-0.1	0.1	0	الحساب الرأسمالي
644.2	-1156.4	-14.9%	%31.0	-1210.2	-3682.5	-4892.7	590.4	-4326.7	-3736.3	الحساب المالي
				-967.1			-2316.1			صافي السهو والخطأ

الشكل (14) يوضح فقرة صافي السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق
ببغداد (5120) لسنة 2026